الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
12 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما سوية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-53972 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/60/123 و131 و157 و164 و172؛ A/60/403-S/2005/6211 و A/60/405-S/2005/6231)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/60/129 و130 و336؛ و-A/60/403 S/2005/6211 و A/60/405-S/2005/6231)

١- **السيدة هنودة** (الجزائر): قالت إنه يُستَدَلّ من البيانات الأخيرة أن إساءة استعمال المخدرات غير المشروعة وغيرها من المنبهات الأمفيتامينية النوع يتزايد بصورة مُطَّرِدة في العالم كله. وبالرغم من بذل جهود كبرى، فلا يزال ينبغي عمل الكثير، كما هو ملاحَظ في تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/60/130).

٢- وأردفت قائلة إن الجزائر، التي هي مشاركة ناشطة في عمل لجنة المخدرات، تظل قلقة إزاء التهديد الذي يطرحه الاتجار بالمخدرات. وأضافت أن أرض الجزائر تُستَعمَل كبلد مرور عابر، مما يؤدي إلى زيادة استهلاك المخدرات بين أفراد شعبها نفسه. يضاف إلى ذلك أنه اتضح أن الاتجار بالمخدرات مرتبط بالإرهاب وبغيره من الجرائم. ولهذا فإن الحالة تتطلب تعاونا دوليا أكثر فعالية، وتوفير مساعدة لبلدان المرور العابر وللبلدان التي أدخلت محاصيل إحلالية.

٣- وبيّنت أن الجزائر مستمرّة في دعم دور لجنة المخدرات بوصفها الهيئة الرئيسية للتنسيق والمراقبة فيما يتعلق بالمخدرات؛ وهي تحثّ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على أن يفعل كل ما في وسعه لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) في أفريقيا الناجم عن استعمال المخدرات. وعلى الصعيد المحلي، أنشأت الجزائر مكتبا وطنيا لمحاربة المخدرات وإساءة استعمال المخدرات، واعتمدت خطة عمل وطنية لمناهضة إساءة استعمال المخدرات.

٤- ومضت قائلة إن بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة واعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يمثلان نصرا رئيسيا بالنسبة إلى الأمم المتحدة، وخطوة ملحوظة فيما يبذله المجتمع الدولي من جهود لمكافحة الجريمة. وأضافت أن الجزائر تتأهب لإدراج أحكام هذه الاتفاقية الأخيرة في تشريعاتها، وسيُقَدَّم إلى المُشَرِّعين قريبا مشروع قانون عن منع الفساد ومكافحته.

٥- وأشارت إلى أن الجزائر ما فتئت تعتقد أن محاربة الجريمة والإرهاب تتطلب نهجا شاملا وجماعيا؛ وهي ستواصل جهودها داخل الأمم المتحدة، وكذلك في السياقات الإقليمية. والجزائر تؤيد إعلان بانكوك الذي اعتمده في نيسان/ابريل ٢٠٠٥ مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كما تؤيد توصية الأمين العام الواردة في الوثيقة A/60/131 والقائلة بوجود حاجة إلى إعادة تأكيد الأولوية العالية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بتعزيز التعاون التقني وتوفير خدمات استشارية تقنية للدول الأعضاء.

٦- **السيد فارّار** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ركّزت عن حق، خلال السنة الماضية، على التهديدات الدولية المتمثلة في الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. إلا أن الالتزام السياسي يتطلب آليات قانونية مقابلة. وبهذه الروح، أخذت الدول الأعضاء تحرز تقدما هاما بتصديقها على الصكوك القانونية الدولية وتنفيذها؛ ووفد بلده يُقَدِّر ما يبذله مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جهود لا تكلّ في سبيل تعزيز تطبيقها.

٧ - وأردف قائلا إن الحكومات التي وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وصدقت عليها يجب أن تلتزم بتقاسم ما يترتب عليها من نتائج. وواحد من أهم أهداف هذه الاتفاقية هو تقاسم ما يُصادَر من عائدات الجريمة، الأمر الذي يمثل واحدة من أكثر الاستراتيجيات فعالية لمحاربة الجريمة الدولية. وفي هذا الخصوص، بيّن أن وفد بلده يشجع الدول الأعضاء على اعتماد الاتفاق الثنائي النموذجي بشأن تقاسم ما يُصادَر من عائدات الجريمة أو الممتلكات؛ علما بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ستشكل جزءا أساسيا من الجهود الرامية إلى معالجة الممارسات الفاسدة التي تؤدي إلى تفاقم الجريمة المنظمة وعرقلة التنمية. واستدرك قائلا إن هذه الصكوك، وإن تكن عناصر لها شأنها من عناصر استراتيجية عالمية شاملة، فهي لا تشكل غير جزء من الحلّ. وهي ينبغي أن تُستَكمَل بتوفير مساعدة تقنية للدول في تنفيذ أهداف الاتفاقية.

٨ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة ملتزمة بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، على كلا الصعيدين المحلي والدولي؛ وهي ترحب بما يبذله مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جهود إيجابية جدا في سبيل دعم المبادرات الدولية الرامية إلى الحدّ من زراعة الكوكا وخشخاش الأفيون في بلدان الأنديز، وإلى مواجهة إنتاج الأفيون في أفغانستان.

٩ - وذكر أن الولايات المتحدة أعلنت مؤخرا، على الصعيد المحلي، اتخاذ مبادرات جديدة لمكافحة استعمال الميثامفيتامين. إلا أن هناك حاجة إلى تعاون دولي أكبر لمراقبة السلائف الكيميائية. وأشار إلى أن الولايات المتحدة تدعم إدخال ضوابط أشدّ على تدفق السلائف الكيميائية، وتود أن تنوه بفعالية مصرف البيانات المتعلقة بمراقبة السلائف الكيميائية التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. هذا إلى أن الولايات المتحدة تشجع الدول الأعضاء على دعم ما يبذل من جهود مماثلة على أساس أحادي ومتعدد الأطراف على السواء؛ كما أنها تتطلع إلى العمل ثنائيا مع أمم أخرى تنتج سلائف، وأدوية تحتوي عليها، بغية الحدّ من تحويل هذه المنتجات إلى إنتاج منبهات من نوع الأمفيتامين.

١٠ - **السيد رحمان** (ماليزيا): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فأشار إلى إن برنامج عمل فيانتيان الذي اعتمده قادة الرابطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ يعطي الأولوية لإقامة آليات تنسيق لتقوية التعاون غير التقليدي في مجال التصدي للأمن والجرائم عبر الوطنية. وهو يتضمن أيضا عدة عناصر ستُستَخدَم في إعداد اتفاقية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مناهضة الإرهاب. وقال إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا اتخذت خطوات عملية لتعزيز التعاون على مناهضة الإرهاب، كما أنها عمدت إلى تقوية أطرها المالية التنظيمية والقانونية لقطع اتصال الإرهابيين بقاعدة مواردهم. يضاف إلى ذلك أنها أبرمت مؤخرا معاهدة بشأن تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية.

١١ - ومضى قائلا إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا دعمت باتساق الدور القيادي للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ومناهضة الإرهاب. وعلى اثر اعتماد الرابطة لإعلان ١٩٩٧ بشأن مكافحة الجريمة عبر الوطنية، بدأت في تطبيق آليات مختلفة للتصدي لجميع جوانب الجريمة عبر الوطنية. وبالإضافة إلى التعاون داخل المنطقة الإقليمية، أقامت آليات خارجة عن المنطقة الإقليمية وعزّزت تعاونها مع المجتمع الدولي. وهي ترحب بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في بانكوك في نيسان/ابريل ٢٠٠٥، وتأمل في أن تسعى الدول الأعضاء إلى تنفيذ ما يَرِد في إعلان بانكوك من توجيهات تتعلق بالسياسات العامة.

١٢ - وبيّن أن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات بغية تحقيق هدف خلو تلك البلدان من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. وهي مستمرّة في العمل مع شركائها، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع سائر المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، بغية مكافحة خطر المخدرات. مثال ذلك أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين بدأتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ ''العمليات التعاونية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين لمواجهة المخدرات الخطرة''. وستُقَدَّم خطة العمل المستكملة لهذه ''العمليات التعاونية'' في مؤتمر العمليات التعاونية الثاني المقبل الذي سيُعقَد على المستوى الوزاري؛ والمتوقع أن تُرَكِّز تلك الخطة على مجالات محددة من مجالات التعاون بين بلدان ''العمليات التعاونية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين لمواجهة المخدرات الخطرة''.

١٣ - **السيد أبو سيف** (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن تأييد وفد بلده لإعلان بانكوك الذي اعتُمِد في مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ كما أعرب عن دعمه لبدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة. ورحب بتقرير الأمين العام عن المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (A/60/123). وقال إنه بالنظر إلى ما للاتجار غير المشروع بالأشخاص والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة من أثر على التنمية المستدامة للبلدان الأفريقية، فإن وفد بلده يأمل في أن تتولى الأمم المتحدة تزويد المعهد بالدعم المالي اللازم. وأضاف أن البلدان النامية تتطلب مساعدة تقنية لتنفيذ مختلف الاتفاقيات الدولية المناهضة للمخدرات والجريمة. وستقوم الجماهيرية العربية الليبية قريبا بإدخال تشريعات تُدمِج أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

١٤ - وذكر أن مشكلة إساءة استعمال المخدرات، كما أكد على ذلك الأمين العام في تقريره (A/60/130)، تمثل تهديدا جديا للصحة العامة والسلامة العامة ولرفاهية البشر، ولاسيما منهم الأطفال والشباب؛ هذا إلى أنها مشكلة لا تعترف بوجود حدود. وأشار إلى أن في البلدان النامية صلة وثيقة بين إساءة استعمال المخدرات وبين الفقر. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد هذه البلدان على التوقف عن زراعة تلك المخدرات؛ علما بأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ظاهرة عالمية تتطلب تقوية تقاسم المسؤولية.

١٥ - ومضى قائلا إن ليبيا وإن كانت لا تنتج المخدرات، فإنها أصبحت منطقة مرور عابر للاتجار بالمخدرات وتوزيعها. وكان من نتيجة ذلك استيراد إساءة استعمال المخدرات إلى البلد، الذي كان حتى سنوات قريبة خاليا خلوا تاما من المخدرات. وأضاف أن إدمان المخدرات مستمرّ في النمو منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، وأن الحكومة أدخلت برامج للتوعية بالمشكلة. وأعلن أن ليبيا تائقة إلى توقيع جميع الاتفاقيات ذات الصلة، والمشاركة في جميع الآليات وعلى جميع المستويات في مكافحة المخدرات؛ وهي تدعو البلدان والمؤسسات المالية الدولية المانحة إلى دعم البلدان النامية في مكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات.

١٦ - **السيد آموروس نونييس** (كوبا): قال إن مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في بانكوك في نيسان/ابريل ٢٠٠٥، وإن كان قد استطلع الأسباب الجذرية للجريمة، فإنه أخفق في التدليل على أن العولمة، التي تخضع للمبادئ الليبرالية الجديدة الجائرة المفروضة من الدول الإمبريالية الكبرى، قد عزّزت الجريمة ورفعتها إلى مستويات تتجاوز قدرة الدول على معالجتها فيها. وأعلن أن المجتمع الدولي يحارب ولا يكسب الحرب ضد الجريمة. إذ لم تتوفر له القدرة على معالجة الأسباب الجذرية، وأغفل تخصيص الموارد اللازمة لنجاح

النهج الوقائي. وفي أثناء ذلك، راغت الدول الكبرى عن حمل مسؤولياتها، وذلك باعتماد دور سهل لكن خطر هو دور القاضي، إن لم يكن دور الشرطي.

١٧ - ومضى قائلا إن مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية بلغت من الضخامة حدّا لا يمكن معه لأي بلد أن يكافحها لوحده، حتى لو استعان بأبرع التكنولوجيات العسكرية والإستخبارية. ويُستَدَلّ من التقديرات أن أقوى المنظمات الإجرامية الدولية تكسب ١,٥ بليون دولار في السنة، في حين أن الاتجار غير المشروع بالنساء والفتيات يدرّ أرباحا تبلغ ٧ بلايين دولار في السنة على نطاق العالم كله. وذكر أن نسبة اثنين إلى خمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تأتي من غسل الأموال. كما ذكر أن تجارة المخدرات غير المشروعة تبلغ قيمتها ٤٠٠ بليون دولار، أي ٨ في المائة من التجارة العالمية، في حين أن استهلاك هذه المخدرات يؤثر في حوالي ٥ في المائة من سكان العالم الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة عشرة. وقال إن كوبا على اقتناع بأن هذه المشاكل يمكن حلها، ولكن من خلال التعاون الدولي فقط.

١٨ - وواصل كلامه قائلا إن الكثير كان سيتحقق من قَبْلُ لو كان مبدأ تقاسم المسؤولية قد أصبح حقيقة واقعة. غير أن بعض البلدان القوية استمرّت في ممارساتها القائمة على منح ''شهادات حسن سلوك'' تُتَّخَذ كمجرّد وسيلة لنقل إحساسها بالذنب أو كذريعة لكي تفرض على البلدان النامية تدابير قسرية ذات دوافع سياسية تتدخل في إنفاذ القوانين بدلا من أن تساعد على التصدي للجريمة الدولية. وكان سيتحقق أكثر مما تحقق بكثير لو جرى تعزيز التعاون في إقامة نُظُم وطنية ودولية عادلة وديمقراطية ومنصفة ومبنية على التضامن تمنح الأولوية للاستثمار في تعليم ورفاهية الجميع، دون استبعاد أو تمييز. وكان سيُحرَز تقدم في مناهضة الإرهاب أكثر مما أُحرِز بكثير لو أن المجتمع الدولي نبذ استعمال الترويع من موقع القوة، وامتنع عن التهديد بالقوة واستعمالها تحت حماية التفوق العسكري؛ ولو أنه رفض أي مبادئ تستند إلى امتيازات غير قانونية، مثل ''الحق'' المفترض في شنّ ''حرب وقائية''. فالحرب تدمر الأمم وتعمل على تفاقم الفقر، واللامساواة، والظلم، والجوع، والفساد، والإرهاب.

١٩ - وأشار إلى أن البلدان القوية التي تعاني عللا من قبيل الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالنساء، والإرهاب لا تفعل إلا أقل ما يمكن أن يُفعَل لخلق جوّ من التعاون الدولي الحق. مثال ذلك أن في الولايات المتحدة - وهي البلد الذي يوجد فيه أعلى معدل لاستهلاك المخدرات غير المشروعة — ١٦ مليون مستهلك يزيد عمره عن الثانية عشرة، مما يمثل تكلفة اجتماعية تربو على ١٦٠ بليون دولار في السنة. ويُستَهلَك فيها كل عام ٢٦٠ طنا من الكوكايين و١٣ طنا من الهيروين؛ كما يُنفَق فيها ٣٦ بليون دولار على الكوكايين، و١١ بليون دولار على المارهوانا، و١٠ بلايين دولار على الهيروين، وأكثر من ٥ بلايين دولار على الميثامفيتامينات. كذلك يوجد في الولايات المتحدة قانون لا ينطبق إلا على الكوبيين، وهو يشجع الهجرة غير القانونية وغير المأمونة. ومع أن الولايات المتحدة عانت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإنها مستمرّة في حماية لويس بوسادا كاريّليس، الذي هو أسوأ إرهابي صيتا في نصف الكرة الغربي.

٢٠ - وأردف قائلا إنه بالرغم مما يسببه الحظر من معاناة، فإن كوبا حققت تقدما كبيرا في مجالات منع الجريمة، وكفالة العدالة الجنائية، والتصدي للمشكلة العالمية للمخدرات. وأضاف أن التشريعات الكوبية تمنع غسل الأموال، والاتجار بالأسلحة وبالمخدرات غير المشروعة، وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة، وتعاقب بشدة عليها. ومؤسساتها معروفة جيدا بخلوها من الفساد، وبحكمها الرشيد، وبشفافيتها،

وبخضوعها للمساءلة؛ وهي تمثل الخدمة العامة بمعناها الحق. وبيّن أن كوبا مستمرّة في تحسين تعميم التعليم بوصفه حجر الزاوية في منع الجريمة؛ وهي قد أقامت برنامجا تعليميا طموحا في السجون بهدف إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء.

٢١ - وتابع كلامه قائلا إن كوبا تشارك بنشاط في المنتديات والآليات المتعددة الأطراف المعنية بالجريمة عبر الوطنية والمخدرات؛ وهي قد أبرمت اتفاقات تعاون ثنائية مع عشرات الدول. كما أنها أعلنت مرارا استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة على مكافحة الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والاتجار غير المشروع بالأشخاص؛ إلا أن المقترحات الملموسة التي أعدتها بهذا المعنى رفضتها حكومة الولايات المتحدة حتى وإن كان المقدر أن تجني الولايات المتحدة منها أقصى الفائدة. واختتم كلامه بقوله إنه بالرغم من الحظر ومما ترتكبه الولايات المتحدة من عدوان متكرّر، فإن كوبا ستستمرّ في أداء ما عليها من واجب في مكافحة هذه الويلات؛ وهي ستبذل كل جهد لمنع استعمال أراضيها للقيام بأعمال إجرامية ضد الشعب الأمريكي أو ضد أي شعب آخر.

٢٢ - **الأميرة باجراكيتيابها ماهيدول** (تايلند): قالت إن هناك حاجة إلى التصدي للأسباب الجذرية للجريمة، ولاسيما منها الفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفروقات التنموية. ورأت أن استعمال القوة واتخاذ التدابير القانونية وحدها لن يكفيا. بل يجب أيضا إيلاء الاهتمام لاتخاذ تدابير وقائية مثل تعزيز القِيَم والتسامح والتفهم. يضاف إلى ذلك أن على الحكومات تشجيع المشاركة الناشطة للمجتمعات المحلية والعمل بصورة وثيقة مع المجتمع المدني بغية منع الجريمة، والتعامل مع المجرمين، وإعادة إدماج الضحايا في المجتمع. وقد أدخلت تايلند تدابير استباقية للإلهاء عن الجريمة وإنهاء التجريم، تتعلق بشكل خاص بالعدالة المجتمعية والتصالحية، وتحديث العدالة الجنائية، وتأهيل المجرمين.

٢٣ - وأردفت قائلة إن التعاون الدولي في محاربة الجريمة يلزم تقويته أيضا، وذلك لأنه لا يوجد بلد يمكن له لوحده أن يتعامل مع الجريمة، وبخاصة الجريمة عبر الوطنية. كذلك يجب توجيه مزيد من الاهتمام إلى تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات فيما بين الدول والمنظمات. وما جرى في مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية — الذي استضافته تايلند في نيسان/ابريل ٢٠٠٥ - من تبادل آراء دينامي وموضوعي يدلّ على ما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي حين تعمل جميع الأطراف يدا واحدة. هذا إلى أن وثيقة نتائج هذا المؤتمر - أي إعلان بانكوك - يمكن أن تُتَّخَذ قاعدة جيدة لبذل جهود متضافرة لتحسين التعاون والتنسيق بين الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، دعت جميع الدول إلى أن تأخذ في الحسبان ما يتضمنه الإعلان من التزامات بالسياسات العامة لدى صوغها تشريعاتها الداخلية وتوجيهاتها في مجال السياسات العامة؛ كما دعتها إلى أن تبذل كل جهد لتنفيذ المبادئ الواردة في الإعلان. وذكرت أن وفد بلدها ينوي أيضا أن يقدم مشروع قرار بشأن متابعة المؤتمر، وهو يعول في ذلك على ما يتلقاه من دعم واسع النطاق من الدول الأعضاء.

٢٤ - وبيّنت أن آخر شرط مسبق هو أن تمتثل الدول امتثالا تاما لالتزاماتها الدولية. وفي هذا الصدد، قالت إن تايلند وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية؛ وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البرّ والبحر والجوّ. وأضافت أن هناك إجراءات داخلية يُضطَلَع بها أيضا للسماح بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومع هذا، فإن الاهتداء إلى كيفية كفالة التوازن بين الالتزامات الدولية وبين الموانع الداخلية لدى صوغ التدابير والاستراتيجيات الوطنية لمنع

الجريمة يمكن أن يطرح تحديا عنيفا. وإذا أُريد للممارسات الداخلية المبنية على التزامات دولية أن تكون فعالة، فإن عليها تمكين السلطات المختصة من أن تمنع وتتقصى وتلاحق لا الجرائم التقليدية وحدها، بل أيضا الأنشطة الإجرامية الناشئة، مثل الجريمة الحاسوبية والجرائم الاقتصادية والمالية. ويجب أيضا إعطاء الأولوية إلى الاستقامة القضائية وإلى التعاون الدولي على مصادرة الأصول وعائدات الجريمة واستردادها وإرجاعها. والمجتمع الدولي في موقف يُمكِّنه من أن يستفيد استفادة كبيرة من مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية.

٢٥ - وإذ أشارت إلى أن قادة العالم قرّروا، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تقوية قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على توفير المساعدة للدول الأعضاء لدى طلبها، قالت إن وفد بلدها يحيط علما مع الاهتمام بأن المساهمات والتبرعات المعقودة لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ زادت إلى الضعف على مدى الفترة نفسها من السنة السابقة. وشكرت البلدان المانحة، وأيدت الرأي القائل بأن هذه المساهمات — وهي مخصصة في معظمها لأنشطة محددة — يجب أن تُوَجَّه إلى حدّ أكبر نحو أموال متعددة الأغراض بغية دعم تنفيذ أنشطة التعاون التقني والسماح بمزيد من المرونة لدى الاستجابة إلى طلبات المساعدة التقنية الآخذة في النمو.

٢٦ - **السيد تورو خيمينيس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم نيابة عن جماعة دول الأنديز، فقال إن مكافحة مشكلة المخدرات في العالم وما يرتبط بها من جرائم تتطلب المشاركة التامة من جانب المجتمع الدولي، وذلك وفقا لمبادئ تقاسم المسؤولية، والشمولية، والتوازن، وتعدد الأطراف، والتعاون الدولي، وإيلاء الاحترام للسيادة الوطنية. ولهذا فإن جماعة دول الأنديز تنادي بقيام مزيد من التعاون الدولي من خلال إنشاء آليات ثنائية ومتعددة الأطراف تُقَوّي الردّ على هذه التحديات. وأضاف أن النظر في مشكلة المخدرات في العالم يجب ألا يقتصر على العرض والطلب، بل ينبغي أن يتناول جميع مراحل العملية وما يرتبط بها من جرائم من قبيل تحويل مسار السلائف الكيميائية، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة غير المشروعة. ومن المهم أيضا بالنسبة إلى البلدان المستهلكة للمخدرات أن تتخذ إجراءات حاسمة لكي يمكن التحكم في الإنتاج. وهناك حاجة إلى الأخذ بنهج شامل ومتوازن يستند إلى مبدأ تقاسم المسؤولية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المنظمات المتعددة الأطراف أن تضع استراتيجيات لتوفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان المتأثرة، وبخاصة منها البلدان النامية.

٢٧ - وأردف قائلا إن مشكلة المخدرات في العالم تُوَلِّد تقلقلا اجتماعيا وسياسيا، وهي تمثل تحديا إضافيا بالنسبة إلى التنمية. والتقرير الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات يُدَلِّل ثانية على مدى ارتباط الاتجار بالمخدرات غير المشروعة بالجريمة المنظمة. ولهذا فإن من المهم بالنسبة إلى الأمم المتحدة وإلى العالم إدراك ''تزايد الصلات بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات''، على ما هو مذكور في الفقرة ٦٩ من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/60/1). والمجتمع الدولي، باستهدافه للجريمة المنظمة عبر الوطنية، سيستهدف أيضا مصادر تمويل الإرهاب.

٢٨ - ومضى قائلا إن جماعة دول الأنديز اعتمدت برنامج عمل ووضعت مشاريع وأولويات لمكافحة المخدرات. أما برنامج العمل فإنه يسعى إلى تحسين ما لدى السلطات المختصة من قدرة على الإدارة والتنسيق الوطنيين، وذلك بطرق من بينها إنشاء أو تقوية وحدات الاستخبارات المالية، وتأسيس لجنة جماعة دول الأنديز المعنية بالمساعدة والتعاون فيما بين الشرطة، وتحسين تبادل المعلومات والتعاون بين مكاتب الإدعاء العام، واعتماد صك قانوني لمنع تحويل مسار

السلائف الكيميائية، وزيادة اللامركزية في برامج الحدّ من الطلب، وتأسيس أو تقوية المراكز الوطنية والأنديزية لرصد المخدرات. كذلك أنشأت جماعة دول الأنديز هي والاتحاد الأوروبي آلية هامة للتعاون على محاربة المخدرات داخل المنطقة الإقليمية.

٢٩ - وواصل كلامه قائلا إن جماعة دول الأنديز اعتمدت أيضا الاستراتيجية الأنديزية للتنمية البديلة الشاملة والمستدامة؛ وهي استراتيجية تؤكد من جديد مبدأ تقاسم المسؤولية، وتتصدى للمخدرات من منظور شامل ومستدام؛ وهي تُحَوِّل التنمية البديلة إلى أداة تشاركية وفعالة للتنمية البشرية ولمحاربة الفقر؛ كما أنها تُمَكِّن المزارعين الذين تخلوا عن المحاصيل غير المشروعة من إيجاد وسائل بديلة لكسب الرزق، فتمنع بذلك ظهور المحاصيل غير المشروعة أو عودتها إلى الظهور. وبيّن أن أعضاء جماعة دول الأنديز هي البلدان الوحيدة في العالم التي حققت نتائج في محاربة مشكلة المخدرات في العالم. هذا إلى أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي تقول شتى تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن زراعة المخدرات وإنتاجها هبطا فيها. ويلزم أن يكون التعاون ذا طابع شامل إذا أُريد التصدي لمختلف مراحل المشكلة.

٣٠ - وذكر أن من المهم تقوية برامج التنمية البديلة من خلال الاستثمار الوطني والتعاون الدولي. وبيّن أن هذه البرامج، بَدءاً من التعليم والتدريب التقني وانتهاء بمشاريع الإنتاج المجتمعية والحماية البيئية، لها أثر مباشر على الأفراد والمجتمعات المحلية؛ وهذا ما يضفي أهمية على تقويتها وتحديد أولوياتها في استراتيجيات التعاون على إنهاء مشكلة المخدرات في العالم. وفي معرض ما تبذله الدول من جهود لحلّ مشكلة المخدرات وما يرتبط بها من جرائم، فإنها لا يمكنها أن تضع معايير تُقَيِّم بها جهود والتزامات الآخرين في مكافحة المخدرات غير المشروعة. ولهذا فإن جماعة دول الأنديز تكرر تأكيد دعمها التام لآليات التقييم المتعددة الأطراف. كما أنها، أخيرا، تؤكد من جديد التزامها بمواصلة مكافحة المخدرات؛ وهي تدعو جميع البلدان المستهلكة إلى الاستمرار في تنفيذ سياسات فعالة للتحكم في الطلب على المخدرات غير المشروعة.

٣١ - **السيد ليم** (سنغافورة): قال إن الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها يتجاوزان الحدود الوطنية، تساعدهما في ذلك أساليب نقل واتصال ما تفتأ في التحسن. وأضاف أن تجارة المخدرات لها كل سمات مشروع أعمال مزدهر، مع وجود طلب ناشط، وعرض ثابت، واستثمار غير منقوص. وكما أكد على ذلك ''الإعلان السياسي'' بشأن المراقبة العالمية للمخدرات الذي اعتُمِد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، ينبغي لفرادى البلدان أن تقيم نُظُما إنفاذية وقانونية مناسبة، ولكن ينبغي لها أن تعمل أيضا مع بلدان أخرى لتقاسم المسؤولية عن مواجهة هذه الظاهرة.

٣٢ - وأردف قائلا إن النهج الشامل الذي تأخذ به سنغافورة، وهو نهج يتصدى للطلب والعرض في وقت واحد، قد تطور إلى استراتيجية ذات أربع شعب من تشريعات مكافحة المخدرات التي تُطَبَّق بشدة، والتثقيف الوقائي، والمعالجة والتأهيل الإلزاميين، والرعاية اللاحقة المستمرة. وهناك أحكام محددة في التشريعات الداخلية لمكافحة المخدرات تُمَكِّن من اعتقال المُتَّجِرين حتى إذا أُخيف الشهود إلى حدّ يمنعهم من الإدلاء بالشهادة ضدهم؛ وهي تُمَكِّن أيضا من اتخاذ إجراءات ضد من يستهلكون المخدرات خارج البلد. أما التثقيف الوقائي، فإن المستهدف به هو عامة الجمهور، والمدارس بوجه خاص؛ في حين أن مراكز التأهيل الخاص بالمخدرات تُكَيِّف علاجها مع مختلف فئات الذين يسيئون استعمال المخدرات. وإدراكا من الحكومة أن المدمنين السابقين ينبغي لهم أن يقطعوا دورة إساءة استعمال المخدرات، وأن يجدوا فرص عمل ويعودوا

إلى الاندماج في المجتمع، فإنها تكفل أيضا توفر الدور الانتقالية وفرص التدريب والعمل. ويسرّ سنغافورة أن انتشار إساءة استعمال المخدرات منخفض فيها بالمقارنة مع كثير من البلدان في آسيا وأوروبا، وذلك بحسب ما هو وارد في ''تقرير الأمم المتحدة عن المخدرات في العالم، عام ٢٠٠٥''.

٣٣ - وواصل كلامه قائلا إن سنغافورة طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. ومع أنها هي نفسها لا تنتج سلائف المخدرات، فإنها أنشأت وحدة لمراقبة السلائف تُعنى برصد حركة السلائف الكيميائية؛ وهي تتعاون مع شركاء دوليين على تبادل المعلومات وإجراء تحقيقات وعمليات مشتركة، بما فيها ما تنسقه منها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. واختتم كلامه بقوله إن تهديد المخدرات الآخذ في التطور، الذي يشمل عقاقير مخدرة تركيبية غير تقليدية تحظى بإقبال متزايد من قبيل عقار ''إكستاسي'' (Ecstasy) والميثامفيتامينات، يزيد كل الزيادة من التزام سنغافورة بصقل استراتيجياتها الداخلية والعالمية لمكافحة المخدرات.

٣٤ - **السيد القادري** (المغرب): قال إن المغرب قائم بمواءمة تشريعاته مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وهو بوصفه بلد مرور عابر واقع على طريق الاتجار المؤدي إلى أوروبا، يؤكد بشكل خاص على البروتوكول التكميلي لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البرّ والبحر والجوّ؛ كما أنه يحثّ على التشاور بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد حول النُّهُج المحتملة تجاه ما أصبح مشكلة عالمية.

٣٥ - وأضاف أن المغرب قائم بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهو قد عمد في نهاية عام ٢٠٠٤، بالتضامن مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى تنظيم حلقة دراسية وطنية عن مكافحة المخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد، والإرهاب. وفيما يتعلق بآخر هذه المسائل، قام المغرب، امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بتوقيع معظم الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتصديق عليها. وهو مستمرّ في الدعوة إلى الإسراع في إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وأشار إلى أن قانون المغرب لمكافحة الإرهاب، الذي اعتُمِد في أعقاب الهجمات الإرهابية في الدار البيضاء وبُحِث مع منظمات غير حكومية، يُعَرِّف الإرهاب بأنه أي فعل يرمي إلى الإخلال بالنظام العام عن طريق التدمير أو الإخافة أو العنف، ويحافظ على كل ما تتضمنه التشريعات القائمة من حماية لحقوق الإنسان. وقد أقام المغرب هيكلا مشتركا بين الوزارات لمكافحة الإرهاب على سبيل تيسير التنسيق وتوفير المعلومات وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

٣٦ - ومضى قائلا إن عدم توفر آليات للمساعدة القانونية المتبادلة يعرقل ما يُبذَل من جهود لمنع الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والمغرب، إدراكا منه لالتزاماته الدولية، يدعم عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تقييم هذا التعاون؛ وهو نفسه قد أبرم اتفاقات للمساعدة القانونية المتبادلة مع عدد من البلدان الغربية والعربية. كما أنه سنّ قانونا جنائيا جديدا وقانونا جديدا للإجراءات الجنائية تعزيزا لنظام العدالة الجنائية القائم فيه. وهو يعمل باستمرار على تحسين إقامة العدل ودعم حكم القانون؛ وقد صاغ قوانين لمكافحة غسل الأموال والفساد، وذلك على سبيل الإضافة إلى ترسانته من الصكوك القانونية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والإرهاب بمزيد من الفعالية.

٣٧ - **السيد شين** دونغ - إيك (جمهورية كوريا): قال إن الجريمة المنظمة، والفساد، والإرهاب مشاكل عابرة للحدود الوطنية، ومتعددة الأبعاد، وكثيرا ما تكون متشابكة بعضها مع بعض. وأضاف أن جمهورية كوريا تدعم ما للأمم المتحدة من دور قيادي في محاربة هذه المشاكل؛ وهي تدعو إلى التعاون والاشتراك في المسؤولية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. كما أنها تعمل على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وعلى بروتوكولاتها، وكذلك على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ هذا إلى أنها قائمة بإدخال تشريعات وسياسات معينة، من بينها قانون لمكافحة الفساد. ومن حيث أن جمهورية كوريا صدقت هي نفسها على الاتفاقيات والبروتوكولات الرئيسية البالغ عددها ١٢ والمتعلقة بالإرهاب، فإنها تأمل في أن تصبح هذه الصكوك عالمية في المستقبل القريب.

٣٨ - وأردف قائلا إن على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يعمل على الترويج للتصديق على هذه الاتفاقيات وتحسين التعاون الدولي في المسائل الجنائية، وبخاصة منها تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وينبغي له أيضا أن يزيد من الأنشطة التشغيلية الرامية إلى مساعدة البلدان النامية، والبلدان الخارجة من صراع، وأقل البلدان نموا على الأخص. وأشار إلى أن المساعدة التقنية تساعد على ملء الفراغ القانوني في حالات ما بعد انتهاء الصراع؛ وهي تشجع البلدان على إقامة قاعدة للحكم السليم، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان. وبلده يأمل في النجاح في إكمال استعراض الأمم المتحدة لمشاريع القوانين النموذجية الشاملة المحتملة لأغراض العدالة الجنائية لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع (قوانين انتقالية).

٣٩ - ومضى قائلا إن هناك حاجة إلى نُهُج متكاملة وقابلة للقياس لمكافحة ما يرتبط بالمخدرات من تهديدات عابرة للحدود والمناطق. وفي جانب العرض، ينبغي للمجتمع الدولي أن يُقَوّي إنفاذ القوانين ويساعد على إيجاد بدائل لإنتاج المخدرات من خلال المساعدة الاقتصادية والاجتماعية. وبغية زيادة الضغط على جانب العرض، يجب الحدّ من الطلب من خلال تدابير الوقاية، والعلاج، والتأهيل، وتخفيض الضرر. وقال إن جمهورية كوريا تأمل في أن يوجه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام إلى الاتجار بالمنبهات من نوع الأمفيتامينات وسلائفها وإلى إساءة استعمالها، وكذلك إلى الأمراض المحمولة بالدم.

٤٠ - وواصل كلامه قائلا إن جمهورية كوريا اعتمدت استراتيجية وطنية لمراقبة المخدرات بالاستناد إلى توجيهات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وإلى ''الإعلان السياسي'' بشأن المراقبة العالمية للمخدرات الذي اعتُمِد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين. والاستراتيجية ترمي إلى الحدّ من الطلب على المخدرات وقطع توريدات المخدرات غير القانونية عن طريق التعاون على المستويين الوطني والدولي. وأضاف أن على السلطات الدولية لإنفاذ القوانين أن تبحث كيفية تقوية التعاون الدولي في مجالات العدالة الجنائية، والمساعدة المتبادلة، وتسليم المجرمين بغية التعامل مع ما يستجدّ من التطورات الجنائية، بما فيها الجريمة الحاسوبية وغسل الأموال؛ كما أن على الأمم المتحدة أن تستمرّ في بذل الجهود الرامية إلى وضع معايير دولية لمسايرة الاتجاهات الإجرامية الناشئة.

٤١ - **السيد دالّ أوليو** (المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المنظمة الدولية للهجرة توفر طرقا لإجراء حوار بين الدول وتحقيق الأخذ بنُهُج أكثر تواؤما تجاه الحدّ من الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتبطة بالهجرة. والمنظمة أيضا تساعد الحكومات على التصدي للفساد في مجالات الحكم المرتبطة بإدارة الهجرة. وأضاف أن تقرير الأمين العام

عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولاسيما قدراته في مجال التعاون التقني (A/60/131)، أسهم فيما يُبذَل في هذا الخصوص من جهود تخطيطية مشتركة بين الوكالات ووطنية؛ ولكن المنظمة الدولية للهجرة تودّ أن يُوجَّه المزيد من الاهتمام إلى تهريب المهاجرين، بوصفه أمرا متميزا عن الاتجار بالبشر، وبوجه خاص إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البرّ والبحر والجوّ. وأشار إلى أن تهريب المهاجرين واسع الانتشار، وخبيث، وذو أهمية مالية تكفي لتهديد الحكم العادي ولاحتمال المساس بالأمن الوطني والدولي.

٤٢ - وبيّن أن جوانب التقدم السريع في تكنولوجيا إدارة الهجرة يمكن أن تساعد على مكافحة الانتهاكات التي تنفع شبكات التهريب والاتجار؛ ولكن المنظمة الدولية للهجرة، إذ يساورها القلق من أن إمكانيات الحصول على هذه التكنولوجيا متفاوتة، تودّ أن تتلقى البلدان القليلة الموارد دعما تقنيا وماليا مناسبا: ذلك أن الفجوة المحتملة في التكنولوجيا تُوَلِّد فجوة محتملة في التعاون بين الدول في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. يضاف إلى ذلك أن المنظمة الدولية للهجرة تعتقد بأن الاتجار بالأشخاص ينبغي التصدي له من منظور قائم على حقوق الإنسان لا من منظور قائم على إنفاذ القوانين. إذ أن ما تبذله وكالات إنفاذ القوانين من جهود في مجال الملاحقة القضائية للمُتَّجِرين ينبغي ألا تكون على حساب سلامة الضحايا ورفاهيتهم؛ وذلك لأن أفضل الأدلة ضد المُتَّجِرين تظل هي شهادة الأفراد الذين اتجروا بهم. وإذا ما أخذت وكالات إنفاذ القوانين بنهج متمركز على الضحايا، توفرت لها خير فرصة لجلب المُتَّجِرين إلى العدالة وجلب العدالة إلى الضحايا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥